الثورة
الاربعاء 29 صفر 1432هـ الموافق 2 فبراير 2011م العدد (16884)

جائزة رئيس الجمهورية للشباب والتعتيم الإعلامي.. صدام الزيدي أنموذجاً

عبد الله علي النويرة

<،، الأعمال العظيمة تحتاج إلى عظماء للتعامل معها وإبرازها في جميع نواحي الحياة، ولعل جائزة فخامة الأخ رئيس الجمهورية للشباب التي يتم الترشح لها سنويا على مستوى المحافظات ثم يتم التنافس عليها على مستوى الجمهورية لخير دليل على أن الأعمال العظيمة..

إذا لم تجد أناساً عظماء يتعاملون معها ويبرزونها فإنها تفقد الكثير من بريقها وألقها، فهذه الجائزة التي تعتبر أحد المكاسب الكبيرة التي حظي بها القطاع الشبابي لها أثر كبير على الشباب وإبراز إبداعاتهم وإخراجهم من كهوف الانطواء والتجاهل إلى النور وتعريف المجتمع بهم، إلا أن هناك نوع من التجاهل ليس للجائزة وإنما لنتائج الجائزة، فكم هم الشباب الذين منحوا هذه الجائزة على مستوى الوطن وكم هم الذين تم ترشيحهم من محافظاتهم فأين هم وهم بالعشرات بل هم قد يصل عددهم إلى الآلاف، لقد انتهى معظمهم نظراً لأن الكثير منهم ينزوي بمجرد حصوله عليها أو الترشيح لها نظراً لأن هناك تجاهلاً لهذه المواهب المبدعة التي فرحت بترشيحها أو بحصولها على جائزة رئيس الجمهورية، ولكن الأمر ينتهي عند هذا الحد ويؤول الأمر بها إلى العودة إلى قواعدها غير سالمة وغير غانمة.

إن هناك مسابقات على مستوى المحافظات لهذه الجائزة في مختلف المجالات ويتم الإعلان في هذه المحافظات عن المرشحين لهذه الجائزة ويصعد منهم من صعد ويحصل عليها من فخامة الأخ/ الرئيس ويعود الباقون أدراجهم إلى محافظاتهم ويدخلون دائرة النسيان بالرغم من أن المنطق يقول أن هؤلاء الذين تم ترشيحهم على مستوى المحافظات يجب أن يلقوا الرعاية الكاملة من قيادة هذه المحافظات تشجيعا ماديا ومعنويا حتى يستمروا في إبداعهم وعطائهم لمحافظاتهم ويبزغ منهم عباقرة على مستوى الوطن، وللأسف يصبح لموضوع الترشيح للجائزة أثر عكسي على بعض الشباب لأنه بمجرد ترشيحه من محافظته للجائزة يصبح لديه أمل كبير بحصوله على الجائزة فإذا لم يحصل عليها يصاب بإحباط وقد تنتهي علاقته بالإبداع والمبدعين عند تلك النقطة بالرغم من أنه يستحيل أن يفوز الجميع بالجائزة، ولكن العبء يجب أن يلقى على عاتق السلطة المحلية في المحافظة في احتضان هذه المواهب والاستمرار في دعمها وتشجيعها بصورة مستمرة وبما يؤدي إلى استمرار المبدع وتشجيع الآخرين على إخراج إبداعاتهم إلى النور.

هذه المقدمة وإن طالت فإنها هي في حقيقة الأمر صلب الموضوع، فقد وقع في يدي مجموعة شعرية للشاعر المبدع/ صدام الزيدي وهو شاعر شاب من المحويت وهو ينتمي إلى مديرية بني سعد وهذه المديرية من المديريات الجميلة التي يمر بها وادي سارع الجميل المملوء بالأشجار المتشابكة والنادر بعضها ويمر بها أيضاً وادي سردد العظيم الذي يمد تهامة بكميات هائلة من المياه على مدار العام، وهي من المديريات المنسية في هذه المحافظة المليئة بالإبداع والمبدعين ولكنهم منسيون بفعل الظروف المحيطة بهم وبسبب انشغالهم بملاحقة لقمة العيش التي ما إن يحصل عليها أحدنا حتى يفقدها، وهذا الشاعر لم أكن أعرف عنه شيئاً مثله مثل العشرات من المبدعين المجهولين والسبب عدم تسليط الأضواء عليهم كونهم مبدعين فقط وليسوا أصحاب علاقات اجتماعية تدفع بهم إلى الأمام، وقد ذهلت بكل معنى الكلمة من محتوى المجموعة الشعرية، فنحن أمام مبدع من نوع آخر تماماً فالمجموعة تشدك من عنوانها »صوب نخالة المطر« ويقفز إلى ذهنك فور قراءة العنوان تساؤل هل هناك إمكانية » لنخل« المطر حتى يكون هناك نخالة نتجه نحوها، بل يتبادر إلى ذهن القارئ تساؤل آخر وهو هل قراءته للعنوان سليمة أم أن هناك معنى آخر قصده الشاعر المبدع غير ما يتبادر إلى ذهنك أول مرة ولا تلبث الدهشة أن تزداد عندما تجد الإهداء الذي تم صياغته بجمل مبتكرة وجميلة تدهش القارئ وتجعله يعيد قراءتها أكثر من مرة بسب الأسلوب الجميل والمبتكر الذي صيغ به ذلك الإهداء، أما عندما تدخل إلى المحتوى فإنك تجد أن هذه المجموعه الشعرية مملوءة بالصور الشعرية الجميلة المتكونة من جمل مبتكرة تماماً من خلال توظيف الكلمات توظيفاً إبداعياً جميلاً، وبما أنني لست ناقداً ولا أفقه في النقد شيئاً فإنني أترك هذا الموضوع للنقاد ليدلوا بدلوهم فأنا لست سوى قارئ فقط ولكن اللؤلؤ الذي شاهدته في تلك المجموعة دفعني إلى كتابة هذه الملاحظات العابرة والذي آلمني هو أنني تذكرت أن هناك عشرات المبدعين الذين تم ترشيحهم في السابق سواء في المحافظة أو على مستوى الجمهورية ولم نعرف عنهم شيئاً لضعف اهتمام المسئولين عن هؤلاء المبدعين وضعف التغطية الإعلامية عند إعلان فوزهم بالترشيح أو الجائزة والاكتفاء بخبر صغير في زاوية منزوية كخبر في الصحف الرسمية عن هذا الموضوع.

مثل هذا المبدع وغيره محكوم عليهم بالنسيان والانزواء إذا ما تركناهم يصارعون مفردات الحياة بمفردهم ولم نمد لهم يد العون والمساعدة، وهذا ما حصل لمن سبقوه ممن تم ترشيحهم للجائزة وهذا الأمر يعطينا الحق في التساؤل : أين هم الآن وما هو مصير إنتاجهم الذي أهلهم للترشيح للجائزة؟؟؟

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

شباب الكبار

عبدالإله الطلوع

.. بعض من الرجال .. لا يحلو له المشاعبة إلا بعد الستين فهي مرحلة المراهقة المتأخرة في نظر البعض، والتي يتحدث عنها البعض ممن نسمعهم وهي مع الأسف حقيقة واقعة للبعض نراهم في غالب الوقت وأمام الجميع، وقد تحولوا إلى مراهقين صغارا «وعلى عينك يا تاجر» وأمام الجميع من الناس.

وإذا كان المراهق أو الشاب تستطيع أن توجهه وتنصحه وتعاقبه وتنذره، ويمكن أن تعاقبه حتى ولو بقبضه في البيت أو عقوبات أخرى فكيف نتعامل مع هذا (الشاب) الذي جاوز الستين والسبعين وكيف ننصحه؟.

هؤلاء لهم أولاد كبار للأسف (درزن) من الأولاد والبنات، وكثير من يترك أولاده، قد تبدو سهلة أمام هذا الرجل الكبير ويقوم ببعض الأعمال التي لا تليق بشخصيته وسنه والبعض (يزرق) بعض المدن والعواصم كل فترة مع الأسف للراحة والهروب من عيون الناس.

تقول الإحصائيات إن أكثر المسافرين من المتزوجين الذين لا يصطحبون أسرهم .. وأكثر المسافرين لبيروت ودبي مثلا .. وهنا وهناك .. هم من المتزوجين .. وفوق الستين (يا الله حسن الخاتمة) أحيانا يكون سنه قد وصل الخمسين والستين.

العجيب أن الحجز (فل) لهذه البلدان والمدن الأخرى المشهورة بعمل أو بدون سبب وقد يكون لديه ظروف مالية صعبة وبعضهم ما يشوف الطريق سواء، وبعضهم يحتاج إلى مسكة يد وهو يصعد إلى الطائرة أو بعصا، ومع ذلك هم حريصون على مثل هذه الزرقة السريعة وغير السريعة، وهذه الظاهرة في بلادنا ودول عربية وخليجية كثيرة للأسف الشديد.

وهناك أصغر يذهبون للعمل في البداية ويبقون أوقاتا طويلة بدون سبب للتأخر في هذه البلدان، تاركين مشكلات الأولاد لأم العيال المسكينة وبقية الأهل محتاجين للريال من هذا الرجل .. والذين يسافرون إلى هذه المدن يقولون عمل والعيد لا يوجد فيه عمل، نسأل الله السلامة فهو القادر وهو المعين.

طقوس اللون الأبيض

حسين البكري

.. بهذه السرعة والسهولة أظهرت حبك العطر الشفاف بينما أحوال الدنيا والناس قد تغيرت وتبدلت ومن الصعب أن تظهر فتاة جميلة مثلك حبها لرجل حزين تجاوز الوقت الضائع.

– قالت: عن أي وقت تكلمني فأنت وكما أراك تمشي تبتسم فوق أرصفة المدينة بسلام.

– ما الفائدة وها هو بعضي غدا يظهر عجزي وضعفي أمام بعضي الضعف بشماتة فانكشفت نفسي عارية تماما وبمذلة معلنة عن فضاءات الشباب التي طالما تجاهلتها أو نسيتها بسبب عشقي للكتابة حتى أن روحي أصبحت تستحي من ضعفي وقد تحولت نظراتي من جمال الحياة إلى دنيا الأحلام مستعينا على حالي من حالي المتعب مستنجدا بالقلق على حياتي بسبب ما أعانيه وعلى استحياء من أيام فرحي المضيء بعد أن تخلت عن اسمي وجسمي ونفسي ولم يعد لي غير القليل فلم أعد كما كنت ولم أعد قادرا على ممارسة الرحلات وبهدوء قد زينت بعضي الضعيف بألوان الزهور وعبق العطور كي أسترخي حالما وفرحا وشاكرا أو كما أودعه الله سبحانه وتعالى في مساحات ضميري من قوة الروح الدائمة العطاء باحثا عن حبه بصمت ومعي أنفاسي التي ما زالت تبحث عني بين أزقة وشواطئ أعماقي النضرة .. هيه يا ربي أنا اليوم إلى أين فليس لي أحد سواك.

H__elbakri@hotmail.com

المسئولون والصحافة..!!

أحمد عبدربه علوي*

هل يصدّق أحد بأن بعض رؤساء الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة لا يقرأون الصحف ولا يعرفون ماذا يُكتب فيها مع أنها تصل إليهم دون أن يدفعوا ثمنها وأنهم من باب المباهاة يرسلون هذه الصحف مع مراسليهم أو سائقيهم قبل مغادرتهم مكاتبهم ليضعوها في سياراتهم الفارهة اليابانية ذات البيضاء والزرقاء أو السوداء.

هل يصدق أحد أن هؤلاء المسئولين الذين نتحدث عنهم لا يعرفون أحياناً ماذا يكتب عن وزاراتهم أو دوائرهم أو مؤسساتهم إلا بعد مرور عدة أيام ويفاجأون بذلك فيقومون بالبحث عن الصحيفة التي كتبت لكي يقرأوا الموضوع، وهل يصدق أحد بأن هؤلاء أنفسهم لا يقرأون الصحيفة إلا إذا كان هناك خبر منشور عنهم ومعه صورة لهم .. وهل يصدق أحد أن بعض وزاراتنا ودوائرنا ومؤسساتنا العامة لا يوجد فيها موظف لمراقبة ما يكتب في صحفنا لينبه المسؤولين إذا كان هناك خبر أو تعليق أو مقال مكتوب عن وزاراتهم أو دوائرهم .. أذكر أن الأخ وزير المغتربين الأخ أحمد مساعد حسين في إحدى مقابلاته الصحفية قدم الشكر للصحفيين على الجهود التي يبذلونها .. وقال بالحرف الواحد إن ما يكتبونه في صحفهم من أخبار أو تعليقات أو مقالات عن الوزارة والمغتربين عبارة عن مؤشرات للوزارة تستأنس بها وتعرف ماذا يدور في الشارع.

وأضاف أنه حتى لو كانت بعض الكتابات متوترة لبعض الشيء فإن الوزارة تقدر ذلك لأن الكتابة الصحفية تحتاج أحياناً إلى هامش من الإثارة وهذا حق للصحفي .. إذن مادام الأخ وزير المغتربين يؤمن إيماناً مطلقاً بدور الصحافة وبأنها بالفعل السلطة الرابعة، وكم نحبذ لو أن بقية الإخوة الوزراء يحذون حذوه بخطوة إيجابية في هذا المجال مادام بعض مسئولينا لا يقرأون الصحف ولا يتابعونها وهذه الخطوة تتمثل بأن يخصص كل رئيس مؤسسة أو وزير وزارة أحد المستشارين في المرفق وهم الحمد لله كثيرون تكون مهمته متابعة ما يوجه من نقد إلى بعض وزاراتنا أو مؤسساتنا في صحفنا اليومية أو الأسبوعية ويرفق هذا المقال أو ذاك التعليق مع الإشارة أو الملاحظة إلى الوزير أو رئيس المؤسسة وغير ذلك يلفت انتباه إلى ماجاء أو ما نشر في تلك الصحفية للعلم والإحاطة.

إن الصحافة هي المرآة الصادقة لما يدور في البلاد وفي الشارع وفي كل مكان وعلى كل المسئولين أن يقرأوا ما يكتب في هذه الصحافة أو يخصصوا موظفاً مختصاً، لذلك فإذا كان ما كتب صحيحاً فعليهم أن يشكروا الذي كتب وإذا اعتقدوا أن الذي كتب يجانب الحقيقة فعليهم أن يجيبوا في نفس الصحيفة وهذا حق لهم، إما أن لا يقرأوا وإذا قرأوا يتصرفون بشكل سلبي فهذا في رأينا غير مقبول ومناف للعملية الديمقراطية..

نتمنى على كل مسئول في حالة وأنه مقتنع مائة بالمائة بدور الصحافة وبأهمية هذا الدور أن ينقل هذه القناعة إلى وزارته أو مؤسسته وإلى كبار المسئولين فيها حتى نصل في النهاية إلى محصلة مفيدة للوطن والمواطن لأن العيب ليس في أن نكشف عن مواطن الخلل بل في أن ننكر وجوده وهو موجود وأن لا نحاول إصلاحه .. والله من وراء القصد.

* رئاسة مجلس الوزراء..

التنمية ومشكلة الكهرباء

عبدالرحمن سيف إسماعيل

يشكو العامة في طول البلاد وعرضها من ضعف التيار الكهربائي وضعف الخدمات الكهربائية، وعشوائية الربط، ومد الشبكة، وعدم قدرة وكفاءة، هذه الخدمة التي أصبحت من المتطلبات الأساسية لإحداث تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، وخدمية، ومن الضروريات التي لا غنى لأحد عنها.

والكهرباء من المشاريع الاستراتيجية الكبيرة والضرورية لإحداث التطور المنشود وبفضل هذه الخدمة تحقق للبلد نهوضاً اقتصادياً واجتماعياً وتنمويا كبيراً على الرغم من كونها قد دخلت بلادنا متأخرة مقارنة بغيرها من البلدان، كشكل من أشكال الثورة التي أحدثت تحولاً كبيراً في الواقع وفي مختلف مجالات التطور.. وأصبح بفضلها الناس يعيشون حياة العصر ويتعاملون مع مختلف أحداث التكنولوجيا، على الرغم مما يخسره الناس يومياً من الأجهزة الضرورية التي أصبحت جزءاً من واقع البيت العصري الحديث، نظراً لكثرة الإنطفاء وأسلوب التعامل مع التيار.. وما تخسره الكهرباء ذاتها من إهدار للفاقد من التيار وكثرة الأعطاب الناتج عن عدم الصيانة الدورية لها والإهمال واللا مبالاة وروتينية الإجراءات وغيرها.

وتعتبر إيرادات الكهرباء من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في انتهاض الواقع وتطويره وتحديث أجهزته، فهذا المشروع الاستراتيجي له أهمية اقتصادية وتنمية واجتماعية كبيرة لا غنى عنها لإحداث التطور المنشود.

ولكن الفساد دخل هنا كعامل تخريب ليس فقط للكهرباء وإنما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في الدولة.

وبسبب تنامي الفساد واتساعه تردت أوضاع المؤسسة وأصبح دخلها لا يغطي صرفيات المؤسسة ذاتها والحكومة بحكم معلوماتي المتواضعة تدعم العجز في مصروفات الكهرباء بواقع مليار وستمائة مليون ريال شهرياً.

كدعم غير مباشر للمواطن الذي يتحمل أعباء كثيرة لاستمرار خدمات التيار والذي يحرص على الدوام أن يسدد ما عليه من قيمة الاستهلاك المبالغ به، حتى لا تقوم المؤسسة بقطع التيار عليه وحرمانه من نعمة الإنارة، وإن كان ذلك على حساب قوت أطفاله، بينما هذا الدعم لا يستفيد منه المواطن.. فالفساد هو الوحيد المستفيد من ذلك وهذا يتطلب إعادة النظر في أسلوب وآليات عمل المؤسسة.

فعلى الرغم من الدعم الهائل الذي تقدمه الدولة للكهرباء إلا أن هناك ديوناً مستحقة لدى المؤسسات الحكومية لمؤسسة الكهرباء تصل إلى المليارات، فهناك من قيمة استهلاك التيار أي ديون على الوزارات والمؤسسات الحكومية تصل إلى ٢٤ ملياراً تعجز مؤسسة الكهرباء من تحصيلها من هذه المؤسسات، وكلما حاولت مؤسسة الكهرباء قطع التيار عن هذه المؤسسات كما يحدث مع المواطنين العاديين يواجهون بردود فعل عنيفة من حراسة هذه المؤسسات تصل إلى حد إطلاق الرصاص على عمال المؤسسة.

ومن المؤسسات التي لا تدفع مستحقات استهلاكها للمؤسسة العامة للكهرباء هي وزارة المالية التي لا تفرط بحقوقها ولا تتهاون فيها وينبغي أن تكون قدوة أيضاً بدفع ما عليها للآخرين، سيما إذا تمثل الآخرون بالمؤسسة العامة للكهرباء والتي كما أسلفنا أنها تعاني من عجز شديد في نفقاتها بسبب فساد هذه المؤسسات، وإذا كانت ديون الكهرباء لدى المؤسسات الحكومية تصل إلى ٢٤ ملياراً، يصل ديونها لدى المشائخ والمتنفذين وموظفي الدولة المدنيين والعسكريين إلى أضعاف هذا المبلغ.

إذا تمكنت المؤسسة العامة للكهرباء أن تخصص مثل هذه المبالغ بالطبع سترفد خزينة الدولة بالمليارات وستكون غير محتاجة للدعم الحكومي، وبالتالي ستتحسن خدمات الكهرباء ولن يكون بعد ذلك هناك إطفاء متكرر وإتلاف للأجهزة المستخدمة في المنازل، وسيحدث كذلك نهضة اقتصادية وتنموية شاملة سيما في ظل الإدارة الجديدة الناجحة لهذه المؤسسة والمتمثلة بالمهندس خالد راشد الذي يعد واحداً من أهم كوادر هذه المؤسسة بل أكثرهم كفاءة وخبرة ارتبط اسمه منذ عقود بالنجاحات التي حققتها في كهرباء عدن، والمحطة الغازية بمحافظة مارب.

وأثبتت في المؤسسة بأنه أكثر قدرة على العمل والابتكار، ورصيده الضخم من العمل الإداري يؤهله لإجراء إصلاحات جيدة في إدارة المؤسسة وإخراجها من أزمتها الراهنة فالمؤسسة تحتاج في إدارتها إلى المرونة والشفافية والحنكة القيادية، وإلى إدارة لا مركزية.. فلا بد من إعطاء الفروع صلاحيات واسعة وثقة في إدارتها محليا، وهذه من المفاهيم التي يطرحها باستمرار المهندس خالد، وفي تقديري أنه بدأ بإصلاح الاختلالات في المؤسسة.

وأعاد النظر في تموضع بعض البؤر التي تعمل على إضعاف الأداء، وتعمل على إعاقة أعمال المؤسسة وينتظر منه المستهلك أن يعمل على تحسين خدمات المؤسسة تجاه المواطنين ، فهناك مناطق لم يصلها التيار، وهناك عشوائية في التحصيل وهناك عدادات قد انتهى عمرها الافتراضي، وأخرى يباع ويشترى بها في السوق السوداء، وهناك عداد واحد بعدد من الشقق مضطر المستأجر دفع مبالغ باهضة مقابل الاستهلاك الجماعي.. بينما بمقدور المؤسسة أن تفرض عداداً على كل عين مؤجرة.

وهناك يتعمد المسجلون عدم تسجيل الاستهلاك الحقيقي ويتعمد التقدير، وهذا يؤدي إلى تراكم مبالغ كبيرة على المستهلكين ويكونون ملايين يدفع مبالغ أثناء التصفية تفوق إمكانياتهم وقدراتهم المادية.. هذه القضايا وغيرها نطرحها على المهندس خالد ليضعها ضمن أولويات اهتماماته.

وما تعانيه المؤسسة العامة للكهرباء من عجز في مواردها يسبب الفساد المستشري في البلاد.. تعاني منه غالبية المؤسسات الحكومية لأسباب نفسها وقد قمت منذ سنوات بزيارة لبعض المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بتقديم الخدمة للموظفين.. وسألتهم عن أسباب عدم قيامها باستثمار أموالها أو جزء منها في بناء وحدات سكنية، وبيعها بالتقسيط للموظفين، وبأسعار معقولة..

فالدولة معنية أيضاً بتوفير الاستقرار المالي والنفسي والاجتماعي للموظفين وتوفير السكن الملائم وبناء قدراتهم الإدارية، فليس من المعقول أو من المقبول أن يصل ما يدفعه الموظف من راتبه مقابل سكن متواضع الراتب بالكامل أو ثلاثة أرباع الراتب وتأخذ الكهرباء والمياه ما تبقى.. ومن هذه المؤسسات التي زرتها هي الأوقاف والهيئة العامة للمعاشات... ورد على استفساراتي بأن هاتين المؤسستين لديهما مشاريع استثمارية في مجال الإسكان، ولكن إيجاراتها قليلة، وهي علاوة على ذلك يستحوذ عليها من قبل كبار المسئولين والنافذين في الدولة والذين بدورهم يقومون بالاستحواذ عليها واستثمارها لصالحهم ولا يقومون بدفع مستحقاتهم من الإيجارات لهذه المؤسستين.

إذاً المشكلة عامة وتتطلب حلاً شاملاً من قبل الدولة بصفة عامة.